

الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة -دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية- Startups' Tax Exemption: An Analytical Study of the Algerian Experience.

سعاد قوفي

Souaad Goufi

جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي - الجزائر

souaad.goufi@univ-oeb.dz

*صفاء زايدي

Safa Zaidi

جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي - الجزائر

مخبر الابتكار والهندسة المالية

zaidi.safa@univ-oeb.dz

تاريخ النشر: 2022/10/10

تاريخ القبول: 2022/07/27

تاريخ الاستلام: 2022/06/07

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الإعفاءات الضريبية في دعم المؤسسات الناشئة انطلاقا من ارتباطها بالبيئة القانونية التي تمثل أحد عناصر النظام البيئي المقاوِاتي وتحديد مختلف الخطوات اللازمة للاستفادة من مختلف هذه الإعفاءات وفق التشريع الجزائري. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن لهذه الإعفاءات دور مهم ومباشر حيث أنها تمثل وسيلة مساعدة تسمح لهذه المؤسسات بتكريس كل مواردها نحو النمو والتطور. كما وأن اهتمام الجزائر بتسهيل استفادة المؤسسات الناشئة من هذه الإعفاءات كان واضحا من خلال حركية إصدار النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة ، والسعي نحو إعفائها من الضرائب التي تمس مباشرة نشاط هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المقاوِاتية، الإعفاءات الضريبية، المؤسسات الناشئة، البيئة القانونية، النظام البيئي المقاوِاتي

تصنيف JEL: M13، L26

Abstract

This study aims to highlight the importance of tax exemptions in supporting start-ups based on their association with the legal environment, being one of the components in entrepreneurial ecosystem. This study evinces that these exemptions have a significant and direct role, as they are an instrument of assistance that allows these institutions to devote all their resources towards growth and development. Algeria's interest in facilitating access to such exemptions for start-ups is evident through the dynamism of issuing relevant legal and regulatory texts, and in seeking to exempt them from taxes that directly affect those institutions' activities.

Keywords: Entrepreneurship, tax exemptions, start-ups, legal environment, Entrepreneurial ecosystem.

JEL Classification Codes: M13. L26

1. مقدمة:

أصبح مجال المقاولاتية عموما والمؤسسات الناشئة خصوصا من أهم المواضيع في بيئة الأعمال الجزائرية، حيث يمثل أحد أهم الحلول للخروج من التبعية لقطاع المحروقات وبناء اقتصاد وطني قوي باعتباره مجالا واعدا يعتمد على المعرفة والابتكار ويرتكز على الشباب وحاملي الأفكار المبدعة. وبالرغم من الانطلاقة المتأخرة في الاهتمام بالمؤسسات الناشئة في الجزائر إلا أن صنع القرار أدركوا أهميته، وعلى ذلك الأساس بدأت الجزائر في هيكلة هذا القطاع من خلال وضع الأطر القانونية والتشريعية والهيكل الداعمة لخلق نظام بيئي فعال لإنجاح هذه المؤسسات. ويمثل الجانب القانوني والتشريعي أحد أهم أجزاء النظام البيئي للمؤسسات الناشئة، حيث يشكل حجر الأساس لتنظيم هذا القطاع وفتح المجال لنموه وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية. وفي إطار تركيز الجزائر على السياسة الضريبية كأحد عوامل التأثير في النظام البيئي المقاولاتي، تمثل الإعفاءات الضريبية أحد أهم العناصر في هذه السياسة من أجل تسهيل خلق، انطلاق، نمو وتطور المؤسسات الناشئة.

إشكالية الدراسة: تمثل المؤسسات الناشئة قطاعا فتيا أولته الدولة خلال الخمس سنوات الأخيرة اهتماما كبيرا، وشكلت الإعفاءات الضريبية في إطار السياسة الضريبية حيزا مهما لدى المشرع الجزائري لدفع هذه المؤسسات نحو تكريس جميع مواردها المالية لتحقيق النمو والتطور.

- التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية: مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم الإعفاءات الضريبية في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر؟ ويندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية والتي تصاغ كما يلي:

- هل تساهم الإعفاءات الضريبية في تخفيض تكاليف إنشاء ونمو المؤسسات الناشئة بصورة مباشرة؟

- ماهي أهم النصوص القانونية المنظمة لاستفادة المؤسسات الناشئة من إعفاءات ضريبية في الجزائر؟

- هل نجحت الجزائر في بناء بيئة قانونية وصياغة منظومة تشريعية تسهل نشاط المؤسسات الناشئة؟

- الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية: يمكن صياغة فرضيات الدراسة بإتباع أسس البحث العلمي وبناء على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية أعلاه كالآتي:

***الفرضية الرئيسية:** تساهم الإعفاءات الضريبية في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر من خلال تكريس جميع مواردها المالية لتحقيق النمو والتطور ومنه تدعيم البيئة القانونية ضمن النظام البيئي المقاولاتي.

***الفرضيات الفرعية:** من خلال الأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات الفرعية كمايلي:

- تساهم الإعفاءات الضريبية في تخفيض تكاليف إنشاء ونمو المؤسسات الناشئة مباشرة؛
- وضع المشرع الجزائري مجموعة متكاملة من النصوص القانونية تنظم استفادة المؤسسات الناشئة من إعفاءات ضريبية؛
- يحتاج الجانب القانوني والتشريعي إلى مزيد من التدعيم وكذا التوضيح في نصوصه لتسهيل نشاط المؤسسات الناشئة.

- **أهداف الدراسة و أهميتها:** يمكن صياغة أهداف الدراسة وفقا للنتائج المرجوة من هذه الدراسة، كمايلي:

- التعرف على المفاهيم النظرية المتعلقة بالإعفاءات الضريبية والمؤسسات الناشئة؛
- تحديد مدى مساهمة الإعفاءات الضريبية في دعم المؤسسات الناشئة عبر مختلف مراحلها؛
- تحديد الخطوات اللازمة لاستفادة المؤسسات الناشئة من إعفاءات ضريبية وفق القوانين السارية المفعول؛
- تجميع النصوص القانونية والتنظيمية بخصوص الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة في بحث واحد حتى يسهل على الطالب الجامعي وأصحاب المؤسسات الناشئة والباحثين في الموضوع الاطلاع عليها.

أما بالنسبة لأهمية الدراسة فتكمن في أهمية المساعدة الحكومية للمؤسسات الناشئة في الجزائر بالتركيز على الإعفاءات الضريبية، في إطار تسهيل إنشائها وانطلاقها والتقليل من تكاليفها لما لها من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما وأن الكثيرين من أصحاب الأفكار المبدعة والمبتكرة يجهلون الطرق القانونية الواجب إتباعها لتحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة وتخفيض تكاليف انطلاقهم وعليه وجب البحث في هذه المواضيع لتسهيل ولوجهم إلى القطاع.

منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأداته التوصيف لتحديد ومعرفة المفاهيم المتعلقة بالإعفاءات الضريبية والمؤسسات الناشئة، وبأداته التحليل لتحليل النصوص القانونية الخاصة بالإعفاءات الموجهة للمؤسسات الناشئة ضمن التشريع الجزائري.

محاور الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاث محاور:

- الإطار المفاهيمي للإعفاءات الضريبية؛
- الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة؛
- تحليل لدور الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري.

2. الإطار المفاهيمي للإعفاءات الضريبية

يركز هذا المحور على توضيح أهم المفاهيم المرتبطة بالإعفاءات الضريبية والأهداف المرجوة منها.

1.2 تعريف الإعفاءات الضريبية

تسعى الدولة إلى تحقيق المنفعة العامة للمجتمع فتبحث عن سبل تساهم في تحقيق التوازن بين العدالة الجبائية والحصيلة الضريبية وعليه كانت الإعفاءات الضريبية أحد هذه السبل. وقبل التطرق لتعريفها وجب تعريف الضريبة أولا ومما ذكر يمكن تعريفها كالاتي:

"استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقا لقدراتهم التكاليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة لتحقيق تدخل الدولة". (عليجات، 2013، صفحة 18).

ويمكن تعريف الإعفاءات الضريبية كالاتي :

- "هو عدم فرض الضريبة على دخل معين، بشكل مؤقت أو دائم وذلك ضمن القانون"؛ (بوقفة و اخرون، 2018، صفحة 88) .

- "أسلوب تتخذه الدولة تتنازل فيه عن حقها في تحصيل الضريبة، وذلك لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، وبالشكل الذي يعود في النهاية بالنفع العام على الدولة، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، وذلك بزيادة وتشجيع الاستثمارات التي تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاج". (البرشيشي، 2015، صفحة 258).
بالتالي يمكن تعريف الإعفاءات الضريبية على أنها: أحد أنواع الحوافز الجبائية، تمثل استثناء في نظام فرض الضريبة، يتم من خلالها إسقاط حق الدولة في تحصيل إيرادات جبائية بصفة مؤقتة أو دائمة بغرض مساعدة المكلف بالضريبة من أجل تحقيق أهداف محددة .

2.2 خصائص الإعفاءات الضريبية

من خلال تحديد مفهوم الإعفاءات الضريبية يمكن حصر الخصائص التالية:

أ- عبارة عن ميزة قانونية: لا يمكن فرضها دون نص قانوني واضح غير قابل للتأويل معلن عنه؛

- ب- عبارة عن استثناء: الأصل مساهمة الجميع في تمويل النفقات العمومية ضمن مبدأ القدرة على الدفع، لذا اعتبرت الإعفاءات الضريبية استثناء لأنها تسقط هذا الواجب؛
- ج- تفرض من قبل الدولة: حيث تمثل السلطة العامة الجهة الوحيدة المخولة قانوناً لفرضها؛
- د- تفرض لغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسة: ضمن السياسة الضريبية.

3.2 الفرق بين الإعفاءات الضريبية وبعض المفاهيم الأخرى:

- تمثل الإعفاءات الضريبية أحد أوجه التحفيزات الجبائية وقد يخلط الكثيرون بين بعض المفاهيم التي تقترب من مفهومها، وفيما يلي أهمها:
- أ- التخفيضات الضريبية: تعني تقليص في معدلات اقتطاع الضريبة، أو تقليص الوعاء الضريبي، مقابل بعض الشروط التي يحددها القانون (الموشي، 2018، صفحة 08)؛
- بالتالي يكمن الفرق بينها وبين الإعفاءات الضريبية أن هذه الأخيرة تتنازل فيها الدولة كلياً وبصفة نهائية لمدة محددة عن فرض الضريبة بينما التخفيضات تمثل تنازل جزئي فقط.
- ب- العفو الضريبي: إجراء يتضمن الصفح عن الالتزامات المترتبة عن المكلف بالضريبة، بسبب عدم صحة أدائه للضرائب أو عدم القدرة على دفعها (المحاميد، 2014، صفحة 02)؛
- بالتالي يكمن الفرق هنا في أن الضريبة إنما فرضت ولم يلتزم المكلف بها بدفعها فتم إسقاط هذا الالتزام عليه لسبب محدد، بينما الإعفاءات الضريبية لم يفرض الالتزام بها أساساً.
- ج- تأجيل الضريبة: عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة للفترة الزمنية المعنية بالضريبة، وإنما ستدخل في حساب الفترات اللاحقة، هذا الامتياز يمنح لتشجيع بعض القطاعات ومنح الفرصة للقطاعات التي لم تستفد من إعفاءات ضريبية لنفس المدة أو القضاء على بعض الظواهر السلبية كالتهرب الضريبي؛ (الموشي، 2018، صفحة 10).
- بالتالي يكمن الفرق هنا في أن التأجيل يمثل تأخير استحقاق دفع الضريبة فقط ولا يلغها كالعفو الضريبي أو يتنازل عنها كالإعفاء الضريبي.

3. الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة

يركز هذا المحور على توضيح أهم المفاهيم المرتبطة بالمؤسسات الناشئة

1.3 تعريف المؤسسات الناشئة

- حسب القاموس الإنجليزي المؤسسات الناشئة هي "مشروع صغير في بداية مهده، و كلمة start-up تتكون من جزأين "Start" ما يشير إلى فكرة الانطلاق "up" وهو ما يشير

- إلى فكرة النمو القوي"؛ (خلف، 2021، صفحة 11)
- عرفها "Eric Ries" أحد رواد الأعمال على أنها: منظمة مصممة لخلق شيء جديد، في ظل ظروف عدم اليقين الشديد، بغض النظر عن حجمها أو قطاع نشاطها. تعتمد على الابتكار لنموها وتطورها"؛ (Ries, 2011, p. 08).
- "هي شركة أو مشروع يسعى من خلاله رائد الأعمال (المقاول) إلى بناء نموذج أعمال يقوم على الابتكار، قابل للتطور بشكل فعال، مريح ويمكنه التفوق فيه دون حواجز". (Carg & Gupta, 2021, p. 31)
- من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن المؤسسات الناشئة عبارة عن مؤسسات حديثة النشأة تقوم على توليفة الإبداع، الابتكار، المخاطرة وتعتمد على التكنولوجيا من أجل التطور، يُنشأها مقاول يتمتع بمهارات خاصة يسعى من خلالها إلى التفوق وتحقيق معدلات نمو عالية.

2.3 خصائص المؤسسات الناشئة

من خلال تحديد مفهوم المؤسسات الناشئة يمكن حصر الخصائص التالية (خلف، 2021، صفحة 13):

- أ- **حديثة النشأة**: أي أنها مؤسسات لم يسبق لها الإنشاء سابقا، هي مؤسسات جديدة كلياً وليست مؤسسات غيرت تسميتها أو طورت فروعها؛
- ب- **سريعة النمو**: إحدى السمات الأساسية للمؤسسات الناشئة سرعة نموها مقارنة بأشكال المؤسسات الأخرى، حيث أنها تتمتع بإمكانية التطور بشكل تدريجي ومستمر؛
- ج- **إمكانية تحقيق أرباح ضخمة**: لأنها تبنى على الإبداع والابتكار والإتيان بالجديد وتطوير منتجات بصورة متميزة ما يساهم في تحقيق عوائد مرتفعة، كما وأن التكاليف المنخفضة خاصة التكاليف الرأسمالية في مرحلة الإنشاء يدعم ذلك؛
- د- **درجة عالية من المخاطرة**: إحدى الخصائص الأساسية للمؤسسات الناشئة هي العمل ضمن درجات عالية من المخاطرة، كما ومن السمات الأساسية للمقاولون الذين يديرونها هي القدرة على المخاطرة وإلا ستتحول لنوع نمطي من المؤسسات الموجودة؛
- هـ- **الاعتماد على التكنولوجيا**: تعتمد المؤسسات الناشئة بدرجة كبيرة على التكنولوجيا، ما يساهم في استخدام تقنيات جديدة أقل تعقيدا، فهي تؤسس طرق جديدة للقيام بالأعمال ؛
- ل- **تحقيق تنمية اقتصادية**: من خصائص المؤسسات الناشئة قدرتها على توفير فرص عمل

حقيقة حتى في المناطق النائية، ما يسمح بالاستثمار وولوج مختلف الصناعات ومنه تحقيق تنمية محلية وتوزيع الانتعاش الاقتصادي في مختلف المناطق؛
 و- **الإبداع والابتكار**: حيث تقوم المؤسسات الناشئة بالتركيز على إشباع حاجات ما بطرق مبتكرة بأفكار مبدعة بطريقة ذكية وعصرية؛
 ي- **نمط تمويل مختلف**: طرق تمويل المؤسسات الناشئة تختلف عن التمويل الذي تستفيد منه باقي المؤسسات، ذلك أن مجال المخاطرة فيها مرتفع ما يجعلها تتوجه لطرق أخرى من التمويل.

3.3 دورة حياة المؤسسات الناشئة

ترى Laura marino أن المؤسسات الناشئة تمر عادة بثلاث مراحل أساسية وهي: المرحلة المبكرة، مرحلة النمو المرتفع (المراهقة) ومرحلة البالغين، حيث يدعوها Steve Blank (رائد أعمال أمريكي) بمرحلة البحث ثم البناء ثم مرحلة النمو (Marino, 2018)

الشكل 1: مراحل دورة حياة المؤسسات الناشئة



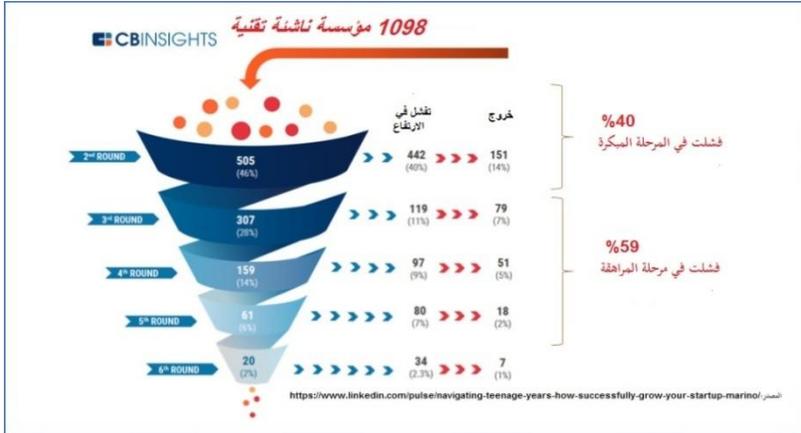
المصدر: (Marino, 2018, p. 01)

أ- **المرحلة المبكرة (البحث)**: تبدأ هذه المرحلة بالبحث عن الفكرة والتي يشترط أن تكون مبدعة ثم يبدأ تطبيقها، فتبحث المؤسسة الناشئة عن المنتج المناسب للسوق ونموذج الأعمال الذي يقبل التطور بسرعة، كما تتميز هذه المرحلة بالتواصل غير الرسمي حيث يمكن لمن يؤسسون مؤسسة ناشئة هنا لعب أي دور وسد مختلف الثغرات؛
 ب- **مرحلة النمو المرتفع (البناء)**: في هذه المرحلة يتم الانتقال من مؤسسة ناشئة مبكرة إلى مؤسسة تنمو بسرعة، حيث تتوسع المؤسسة ويزاد عملائها، حيث تثبت استجابة العملاء صحة فكرة المقاول (مؤسس المؤسسة الناشئة) وجهود التسويق؛
 ج- **مرحلة البالغين (النمو)**: في هذه المرحلة تصبح المؤسسات الناشئة ناضجة، حيث تتجاوز الهوة، كما وتحقق انتشارا واسعا.

وبالرغم من عدم وجود خط فاصل يحدد كيف تنتقل المؤسسات الناشئة من المرحلة المبكرة إلى مرحلة المراهقة، إلا أن هناك بعض المؤشرات من بينها : عدد الموظفين، حجم التمويل، والإيرادات. فقد يرتفع عدد الموظفين خلال المرحلة الأولى وصولا إلى 40 موظف في حين يمكن أن يصلوا في مرحلة المراهقة إلى 100 موظف. (Marino, 2018, p. 01)

وقد أجرت CB Insights (شركة خاصة مزودة بمنصة تحليل الأعمال وقاعدة بيانات عالمية، توفر معلومات بشأن المؤسسات، الأسواق والاستثمار) أحد أكثر الدراسات شهرة في واد السيليكون، حيث حددوا 1098 مؤسسة ناشئة تقنية انطلقت في التأسيس في الولايات المتحدة الأمريكية بين 2008 و 2010، وتم تتبعها إلى غاية 2017، والشكل التالي يوضح النتائج التي وصلت إليها الدراسة:

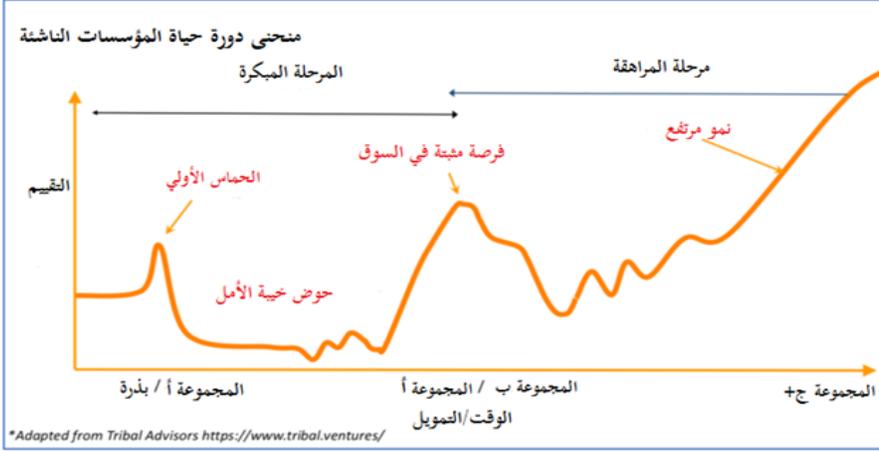
الشكل 2: دراسة CBINSIGHTS لانتقال المؤسسات الناشئة عبر مراحل دورة حياتها



المصدر: (Marino, 2018, p. 01)

تظهر نتائج الدراسة أن 40 % من المؤسسات الناشئة فشلت في الانتقال إلى مرحلة المراهقة و 59 % فشلت في الانتقال إلى مرحلة البالغين (النمو) ، تمثل كلتا المرحلتين تحديا لكن التحديات التي تواجه كل مرحلة مختلفة، كما ويوضح الشكل أن بين المرحلة المبكرة (البحث) والخروج من مرحلة المراهقة هناك عدة وضعيات تمر بها المؤسسات الناشئة يمكن إبرازها في الشكل الموالي (Sabet, 2018) :

الشكل 3: منحني دورة حياة المؤسسات الناشئة



المصدر: (Sabet, 2018, p. 01)

توصلت شركة Tribal Advisors (شركة استشارية تختص بعمليات الاستحواذ والدمج ومساعدة المؤسسات الناشئة) إلى تحديد منحني دورة حياة المؤسسات الناشئة والذي تم تطويره بناء على منحني دورة حياة المؤسسات الناشئة ل Paul Graham (Marino, 2018). أ- **الحماس الأولي**: ما لاحظته شركة Tribal Advisors أن اهتمام جهات التمويل يكون بداية عند مرحلة الحماس الأولي، فإذا تمكنت المؤسسة الناشئة من إظهار قيمة فكرتها ستحصل على التمويل. في هذه المرحلة قد تجني المؤسسة الناشئة أرباحاً من قليلة جداً إلى مرتفعة، لكن عليها إثبات أنها لم تستهدف فئة قليلة بل مجموعة متزايدة من العملاء ممن يستعملون المنتج بصورة متكررة؛

ب- **حوض خيبة الأمل**: تنحدر المؤسسة الناشئة باتجاه حوض خيبة الأمل، هنا وجب عليها محاولة جذب اهتمام المستثمرين مرة أخرى والحصول على فرصة ثانية للتمويل من أجل تسلق المنحدر من جديد. العديد من المؤسسات الناشئة لا تصل إلى الذروة الثانية (حوالي 40٪ وفقاً لدراسة CB Insights)، قد تنفذ كل أموالهم بينما لا يزالون يحاولون تحقيق التوافق بين السوق والمنتج وبالتالي يخرجون من السوق. أما المؤسسات التي وصلت إلى ذروة المنحني الثانية، فقد أكملوا المرحلة المبكرة بنجاح؛

ج- **فرصة مثبتة في السوق**: وصول المؤسسة الناشئة لذروة المنحني يؤكد بأن هناك فرصة مثبتة في السوق وتحصلها على التمويل في هذه الجولة يثبت أن هناك فرصة حقيقية ما عليها سوى

التوسع، الوصول إلى هذه النقطة يعني أن المؤسسة دخلت مرحلة المراهقة وهي مرحلة تختلف عما سبقها وتحتاج أساليب أخرى لإدارتها؛

فالاستراتيجيات ونقاط القوة والمهارات التي ساهمت في انتقال المؤسسة الناشئة من المرحلة المبكرة إلى مرحلة المراهقة قد تصبح عقبات في طريق المؤسسة، فالتواصل غير الرسمي، وأسلوب سد الثغرات الذي كان فعالاً سيبدأ في الانهيار مع زيادة عدد الموظفين والعملاء وتعدد الأعمال، ما يستوجب عليها إحداث تغييرات وإلا ستقع في الحوض الثاني (تتحد من جديد على منحنى دورة الحياة)، وقد تخرج من السوق إذا عجزت عن مواجهة التحديات الجديدة؛

د- نمو مرتفع: انتقال المؤسسة عبر مختلف التحديات بنجاح يجعلها تنتقل على خط المنحنى باتجاه النمو المرتفع، هذه النقطة التي تركز فيها المؤسسة على فرص التوسع وتحديد الاستراتيجيات بعيدة المدى وتنفيذ هذه الاستراتيجية يساهم في انتقال نحو مؤسسة ناضجة.

4. تحليل لدور الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري

سعت الجزائر إلى تهيئة البيئة المناسبة لإنشاء ونمو المؤسسات الناشئة وأدركت أهمية السياسة الضريبية ضمن هذه البيئة في تخفيف أعباء هذه المؤسسات، وكانت للإعفاءات الضريبية مساحة مهمة ضمن التشريع الجزائري كآلية لمساعدة المؤسسات الناشئة على تحقيق الأهداف المرجوة منها، وهو ما سيتم توضيحه ضمن هذا المحور

1.4 مفهوم المؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري

تعتبر المادة (21) من القانون رقم 02/17 المؤرخ في 10/01/2017 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أول نص صريح ذكر فيه مصطلح المؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري، ومن هنا انطلقت الجزائر في صياغة المنظومة القانونية الملائمة لتطوير النظام البيئي المقاوطني وتسهيل إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة.

وقد عرّف المرسوم التنفيذي رقم 254/20 المؤرخ في 15/09/2020 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامات المؤسسات الناشئة والمؤسسات المبتكرة والحاضنات وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، في مادته الحادية عشر (11) المؤسسات الناشئة كمايلي:

تعتبر مؤسسة ناشئة، كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم المعايير الآتية:

- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (8) سنوات؛

- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛

- يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية؛

- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50 % على الأقل، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"؛

- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية؛

- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

وفي هذا الخصوص تأتي الجزائر في المرتبة السادسة (06) إفريقيا خلال سنة 2022 ب

110 مؤسسة ناشئة حسب موقع <https://www.startupranking.com> (في ظل غياب

إحصائيات رسمية من وزارة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة) والجدول يوضح ذلك:

الجدول 1 : عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر وترتيبها إفريقيا خلال سنة 2022

الترتيب	الدولة	عدد المؤسسات الناشئة
01	نيجيريا	773
02	مصر	609
03	جنوب افريقيا	463
04	كينيا	312
05	غانا	123
06	الجزائر	110
07	الكاميرون	97
08	أوغندا	95
09	المغرب	88
10	إثيوبيا	53

المصدر: من إعداد الباحثين بالاطلاع على الموقع : (<https://www.startupranking.com/countries>)

في حين أكد موقع jeuneafrique عبر مقال صحفي ، بأنه منذ بداية عام 2021، من بين

3516 طلباً، تحصلت 751 شركة جزائرية على « علامة مؤسسة ناشئة»، وفقاً لما ذكره نور

الدين عوضة، المدير العام لمديرية الشركات الناشئة وهيكل الدعم بوزارة المؤسسات الناشئة

واقتصاد المعرفة في تقرير للوزير الأول. (Songn, 2022)

بالتالي لا يوجد إحصائيات رسمية توضح عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر، فبين ما ذكره

موقع startupranking وموقع jeuneafrique، تباين كبير وواضح.

2.4 تقييم تعريف المؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري حددت الأدبيات النظرية عدة مفاهيم للمؤسسات الناشئة واستنتجت عدة خصائص وجب توفرها فيها، والجدول التالي يوضح مدى مطابقة مفهوم المؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري لهذه الخصائص:

الجدول 2 : تقييم تعريف المؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري

خصائص المؤسسات الناشئة	مدى مطابقتها لمفهوم المؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري
حديثنة النشأة	يرى المشرع الجزائري أن هذه أول خاصية يجب أن تتمتع بها المؤسسات الناشئة حيث حدد مدة 08 سنوات على الأكثر كعمر لها. كما حددت المادة (14) من المرسوم 254/20 أن علامة "مؤسسة ناشئة" تمنح لمدة 04 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
سرعة النمو	أكد المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الناشئة على وجوب تحقيقها لإمكانيات نمو مرتفعة، وحددت المادة (12) من المرسوم التنفيذي رقم 254/20 كيفية تحديد درجة النمو من خلال تقديمها المؤسسة الناشئة في طلبها للحصول على العلامة: نسخة من الكشوف المالية، مخطط أعمال المؤسسة مفصلا والمؤهلات العلمية والتقنية والخبرة لمستخدمي المؤسسة.
إمكانية تحقيق أرباح ضخمة	لم يتطرق تعريف المؤسسات الناشئة في المرسوم التنفيذي رقم 254/20 إلى إمكانية تحقيقها أرباح ضخمة، فقط ركز على رقم الأعمال السنوي.
الاعتماد على التكنولوجيا	تُكسب التكنولوجيا للمؤسسات الناشئة ميزة أساسية تساهم في نموها وتطورها، لكن المشرع الجزائري لم يتطرق إلى هذه الخاصية في تعريفه لها.
درجة عالية من المخاطرة	لم يتطرق تعريف المؤسسات الناشئة في المرسوم التنفيذي رقم 254/20 إلى أنها تعمل ضمن درجات عالية من المخاطرة في بيئة سريعة التغير.
الإبداع والابتكار	من أهم خصائص المؤسسات الناشئة هي اعتمادها على الإبداع والابتكار وهو ما أشار إليه المشرع الجزائري في تعريفها على أن شرط الحصول على علامة مؤسسة ناشئة هو تقديم منتجات أو خدمات مبتكرة وإمكانية تحصلها على وثيقة ملكية فكرية حسب المادة (12) من المرسوم 254/20.
تحقيق تنمية اقتصادية	حدد المشرع الجزائري عدد العمال ب 250 عامل على الأكثر، وهو عدد مهم يدل على إدراكه لأهمية المؤسسات الناشئة في تحقيق فرص عمل حقيقية، بالتالي القدرة على تحقيق تنمية اقتصادية.
نمط تمويل مختلف	تطرق المشرع الجزائري بهذا الخصوص إلى أن تمويل المؤسسات الناشئة يكون بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار أو مؤسسات ناشئة أخرى لأن طبيعة نشاطها مختلف ومن الصعب تسييره بطرق تمويل تقليدية.

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على خصائص المؤسسات الناشئة المستخلصة من التعاريف المرتبطة بهذه المؤسسات، وبناء على تعريف المشرع الجزائري في المرسوم التنفيذي رقم 254/20 للمؤسسات الناشئة.

يشار إلى أن علامة "مؤسسة ناشئة" تمنح من طرف لجنة وطنية حدد المرسوم التنفيذي رقم 254/20 إنشائها، اختصاصاتها، تشكيلتها وسيورها، حيث حددت المادة (12) من هذا المرسوم أنه يتعين على المؤسسة الراغبة في الحصول على هذه العلامة، تقديم طلب عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة مرفقا بوثائق معينة فصلت فيها هذه المادة. حيث يُبت في الطلب في أجل أقصاه 30 يوما ابتداء من تاريخ الإخطار المقدم من اللجنة الوطنية.

3.4 الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة في قوانين المالية

بالرغم من إدراك السلطات الجزائرية لأهمية المؤسسات الناشئة للنهوض بالاقتصاد، إلا أن الانطلاقة الفعلية في تجسيد منظومة قانونية كان متأخرا، حيث تعتبر سنة 2020 أول اهتمام رسمي من السلطات الجزائرية من خلال إصدار القوانين والمراسيم ذات الصلة سواء ضمن قوانين المالية أو المراسيم التنظيمية لضمان نجاح إنشاء وتطور هذه المؤسسات. وكانت البداية من خلال التركيز عليها ضمن قوانين المالية والتي تمثل أهم القوانين في الدولة، ويمكن تلخيص الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة في الجدول التالي:

جدول 3: الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة في قوانين المالية

قوانين المالية	العدد	رقم المادة	نص المادة
2020	81 صادر بتاريخ 2019/12/30	(69)	تعفى الشركات الناشئة من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمعاملات التجارية.
2020 التكميلي	33 صادر بتاريخ 2020/06/04	(33) تعديل أحكام المادة (69)	تعفى "الشركات الناشئة" من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، لمدة ثلاث (3) سنوات، ابتداء من تاريخ بداية النشاط. كما تعفى من الضريبة الجزافية الوحيدة وضمن نفس الشروط الشركات الناشئة الخاضعة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة. تعفى من الرسم على القيمة المضافة، المعدات التي تقتنيها الشركات الناشئة بعنوان إنجاز مشاريعها الاستثمارية.
2021	83 صادر بتاريخ /12/31 2020	(86) تعديل أحكام المادة (33)	تعفى المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، لمدة أربع (4) سنوات، ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة"، مع سنة واحدة إضافية في حالة التجديد.

تعفى من الرسم على القيمة المضافة، وتخضع للحقوق الجمركية بمعدل 5% التجهيزات التي تفتنيها المؤسسات الحاملة لعلامة "مؤسسة ناشئة" وتدخل مباشرة في انجاز مشاريعها الاستثمارية.			
---	--	--	--

المصدر : من إعداد الباحثين، بالاعتماد على قوانين المالية لسنة 2020 و2021.

الملاحظ من خلال قوانين المالية أن اهتمام المشرع الجزائري كان واضحا من خلال التعديلات التي تمس المواد المذكورة في الجدول أعلاه، من خلال التغيير المستمر في نوع الإعفاءات في كل قانون مالية، أيضا مدة الإعفاءات التي يصدر المرسوم التنفيذي رقم 254/20 وتحديد مدة منح علامة "مؤسسة ناشئة" ب 04 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، فقد تم تكييف مدة الإعفاء خلال قانون المالية لسنة 2021 بما يتناسب ومدة منح العلامة (04 سنوات أخرى) .

من ناحية أخرى صدور هذه الإعفاءات ضمن قوانين المالية يوضح أهميتها ودرجة تأثيرها على انطلاق ونمو المؤسسات الناشئة، والتغيرات المستمرة وتعديل أحكام المواد في كل مرة دليل على حرص المشرع الجزائري على تهيئة البيئة القانونية الملائمة لنمو واستمرار هذه المؤسسات. وتمثل الضرائب التي تمسها الإعفاءات بالنسبة للمؤسسات الناشئة حسب قانون المالية لسنة 2021 وهو آخر تعديل يخص الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة حاليا في:

أ- الضريبة على الدخل الإجمالي

تأسست هذه الضريبة بموجب القانون رقم 90-36 المتضمن قانون المالية 1991 المؤرخ في 1990/12/31 (لعلوي، 2015، صفحة 55) .

و حددت المادة الأولى (01) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2022 "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى "الضريبة على الدخل الإجمالي"، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة.

ب- الضريبة على أرباح الشركات

تأسست هذه الضريبة بموجب القانون رقم 90-36 المتضمن قانون المالية 1991 المؤرخ في 1990/12/31، (لعلوي، 2015، صفحة 58) .

و حددت المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2022 أنه "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين وتسمى هذه الضريبة "الضريبة على أرباح الشركات".

ج- الرسم على النشاط المهني

أسس هذا الرسم بموجب أحكام المادة رقم (21) من الأمر رقم 95-27 المؤرخ في 1995/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 1996. وقد تغير معدل الرسم منذ تأسيسه من 2.55% إلى 2% ابتداء من شهر جويلية 2001 بموجب أحكام المادة (06) من القانون 01-12 المؤرخ في 2001/07/19 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001. (قطاف، 2008، صفحة 77)، ثم نصت المادة (222) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2022 بأنه يحدد معدل الرسم على النشاط المهني ب 1.5%. بالتالي فقد تم خلال سنة 2022 تخفيض معدل هذا الرسم من 2% إلى 1.5%.

د- الرسم على القيمة المضافة

أسس الرسم على القيمة المضافة TVA في قانون المالية لسنة 1991، ثم صدر فيما بعد المرسوم التشريعي رقم 93-18 المؤرخ في 1993/12/29 المتضمن قانون المالية لسنة 1994، حيث نصت المادة (94) منه على أنه "تعدل أحكام المادة (65) من القانون رقم 90-36 المؤرخ في 1990/12/31 والمتضمن قانون المالية لسنة 1991 وتحرر كما يلي: يؤسس قانون يسمى "قانون الرسوم على رقم الأعمال" تلغى أحكامه أحكام الامر 76-102 المؤرخ في 1976/12/09 والمتضمن قانون الرسوم على رقم الأعمال ويشمل: الرسم على القيمة المضافة والرسم الداخلي على الاستهلاك والرسم على عمليات البنوك والتأمينات" (سعاد و مسعودي، 2018، صفحة 242).

ويجب الإشارة إلى أن المؤسسات الناشئة لا تستفيد من إعفاء عام بخصوص هذا الرسم، بل إعفائها من الرسم على القيمة المضافة بخصوص التجهيزات التي تدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها الاستثمارية.

4.4 كيفية استفادة المؤسسات الناشئة من الإعفاءات الضريبية في التشريع الجزائري

مواصلة لجهود الجزائر نحو بناء منظومة قانونية ضمن النظام البيئي المقاولاتي للمؤسسات الناشئة، صدر المرسوم التنفيذي 170/21 المؤرخ في 2021/04/28، المحدد لشروط وكيفيات الحصول على المزايا الجبائية الممنوحة للمؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" أو علامة "حاضنة". حيث نصت المادة (05) منه على أنه: يشترط للاستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، تقديم المؤسسة المعنية للمصالح الجبائية المختصة إقليميا، قرار منح علامة "مؤسسة ناشئة"، تقوم المصالح الجبائية بعد الاطلاع على القرار بتسليم شهادة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

يتضح من نص المادة أن شرط الاستفادة من الإعفاءات الضريبية هو تقديم وثيقة علامة "مؤسسة ناشئة" للمصالح الجبائية، وهو ما يمثل جانبا تسهليا للحصول على هذه المزايا بعيدا

عن التعقيدات الإدارية، فيكفي تقديم وثيقة العلامة من أجل الاستفادة وهو ما يساهم في سرعة وسهولة التمتع بهذه الإعفاءات ما يؤثر مباشرة على انطلاق المؤسسات الناشئة ونموها. علما أن الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة يخص التجهيزات المقتناة من طرف المؤسسات الناشئة والتي تدخل مباشرة في مشاريعها الاستثمارية، وطبقا للمادة (03) من المرسوم التنفيذي 170/21 المذكور أعلاه، فإن قائمة هذه التجهيزات يجب أن يصادق عليها المجلس العلمي والتقني المنصب لدى مؤسسة ترقية وتسيير هيكل دعم المؤسسات الناشئة (ألمجريا فوتير) التي أنشئت بناء على المرسوم التنفيذي رقم 356/20 المؤرخ في 2020/11/30 المتضمن أيضا مهامها وتنظيمها وسيرها. أما باقي أنواع الإعفاءات المذكورة ضمن قوانين المالية فلم يتطرق لها المرسوم 170/21 المحدد لكيفية الاستفادة من هذه الإعفاءات، بل ركز فقط على كيفية الاستفادة من الإعفاءات الضريبية التي تخص الرسم على القيمة المضافة. في انتظار صدور نصوص تنظيمية أخرى توضح ذلك.

5. خاتمة

من خلال ما تقدم تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم الحلول للنهوض بالاقتصاد ووسيلة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي ذلك أنها تتمتع بديناميكية خاصة ولديها القدرة على توجيه الشباب نحو الابتكار والإبداع، وبرغم الاهتمام المتأخر من صناع القرار في الجزائر بها إلا أنهم مواصلون في مساهمهم نحو تحديد كل الوسائل والسبل لدعمها وإنجاحها، لذا كانت الإعفاءات الضريبية أحد هذه السبل خاصة مع التحديات الكبيرة التي تواجه هذه المؤسسات في الجزائر وعليه تم التركيز على الإعفاءات الضريبية في محاولة لدعم تكريس جميع موارد المؤسسات الناشئة وتخفيف الأعباء الضريبية عليها.

ومن بين أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- خصوصية المؤسسات الناشئة تجعلها تواجه تحديات كبيرة: حسب الدراسات التي أُجريت في هذا الخصوص نسب عالية من المؤسسات الناشئة تفشل في الانتقال عبر مختلف مراحل دورة حياتها وتحتاج إلى طرق تمويل مختلفة ووسائل دعم ومساندة فعالة؛
- تساهم الإعفاءات الضريبية في دعم المؤسسات الناشئة خلال مختلف مراحل نموها وتؤثر عليها مباشرة: خصوصية هذه المؤسسات، تجعل من هذه الإعفاءات وسيلة مساعدة تسمح لها بتكريس مواردها عبر مختلف مراحل دورة حياتها خصوصا عند الانخفاض إلى حوض خيبة الأمل والحاجة إلى السيولة، كما وأن هذه الإعفاءات تدفع هذه المؤسسات نحو إعادة استثمار ما كان سيكون نفقات في صورة ضرائب، هذه

الأخيرة التي تمثل عبئا ثقيلا على المؤسسات الناشئة خاصة في أولى مراحل انطلاقتها ما يجعل تأثير هذه الإعفاءات مباشر وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

- للإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة فائدة مزدوجة: تساهم الإعفاءات الضريبية في تخفيض تكاليف المؤسسات الناشئة من جهة، كما ولها فائدة على الدولة من ناحية أن القطاع الذي يستفيد من إعفاء ما يساهم في جذب الاستثمار نحوه بالتالي توفير فرص العمل وعليه تخفيض معدلات البطالة، ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- اهتمام المشرع الجزائري بالإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة واضح: من خلال التركيز عليها ضمن قوانين المالية وصدور المرسوم المحدد لشروط وكيفيات الحصول على المزايا الجبائية الممنوحة للمؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
- استفادة المؤسسات الناشئة من الإعفاءات الضريبية من الناحية القانونية النظرية يتسم بالسلاسة: لتستفيد المؤسسات الناشئة من الإعفاءات الضريبية، ما عليها سوى تقديم وثيقة علامة "مؤسسة ناشئة" للمصالح الجبائية المختصة بالتالي لا يوجد تعقيدات إدارية للاستفادة من هذا الامتياز؛
- البيئة القانونية المنظمة للمؤسسات الناشئة في حركية دائمة: برغم الاهتمام المتأخر من السلطات الجزائرية بقطاع المؤسسات الناشئة إلى أنها عكفت على إصدار نصوص تشريعية وتنظيمية خاصة بالمؤسسات الناشئة حصرا مثل: المرسوم 254/20 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامات المؤسسات الناشئة، المرسوم التنفيذي 356/20 المتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة ويحدد مهامها وتنظيمها وسيرها، المرسوم التنفيذي 170/21 المحدد لشروط وكيفيات الحصول على المزايا الجبائية الممنوحة للمؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" أو علامة "حاضنة" وهو ما يؤكد أيضا صحة الفرضية الثانية؛
- تستفيد المؤسسات الناشئة في الجزائر من مجموعة من الإعفاءات: تخص الإعفاء من الرسم على النشاط المهني، الضريبة على الدخل الإجمالي أو أرباح الشركات، والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لاقتناء التجهيزات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع الاستثماري للمؤسسة الناشئة؛
- المرسوم 170/21 لا يعكس كل ما تطرقت إليه قوانين المالية من امتيازات جبائية لصالح المؤسسات الناشئة: حيث أن المرسوم التنفيذي 170/21 المؤرخ في 2021/04/28، المحدد لشروط وكيفيات الحصول على المزايا الجبائية الممنوحة

للمؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" أو علامة "حاضنة" تطرق إلى كيفية الاستفادة من الإعفاءات الضريبية التي تخص الرسم على القيمة المضافة فقط ولم يتطرق إلى الإعفاءات الضريبية الأخرى التي ذكرت ضمن قوانين المالية؛

- جهود الجزائر عموماً بخصوص المؤسسات الناشئة بحاجة إلى تدعيم: برغم الاهتمام الواضح مؤخراً من السلطات الجزائرية بهذه المؤسسات إلى أن هذه الجهود لازالت بعيدة لبناء نظام بيئي مقاولاتي يساعد هذه المؤسسات على النجاح خاصة ما تعلق بالبيئة القانونية التي تحتاج مزيداً من الدعم، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

التوصيات:

- في ضوء نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:
- تدعيم البيئة القانونية للمؤسسات الناشئة بالمزيد من القوانين خاصة ما تعلق بإنشائها واستفادتها من مختلف الامتيازات؛
- ضرورة تمكين أصحاب الأفكار المبدعة من التعرف على الامتيازات الممنوحة لإنشاء المؤسسات الناشئة، وتسهيل وصولهم إلى المعلومات المتعلقة بالإعفاءات الضريبية ووضع منصة إلكترونية خاصة بذلك؛
- توسيع استفادة المؤسسات الناشئة من إعفاءات ضريبية أخرى، خاصة تعميم الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ليشمل كل عملياتها وليس فقط اقتناء التجهيزات التي تحتاجها؛
- تحديد السلطات الجزائرية عن طريق إحصائيات رسمية لأهمية هذه الإعفاءات من الناحية العملية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري على العموم؛
- العمل على تسهيل وصول الباحثين لمختلف الإحصائيات الرسمية من أجل الوصول إلى دراسات تحاكي الواقع، خاصة وأن المؤسسات الناشئة لديها وزارة خاصة بها .

6. قائمة المراجع

أ- الأطروحات

- محمد، علاوي. (2015). دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر. الجزائر
- قطاف، نبيل. (2008). دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات دراسة ميدانية لبلدية بسكرة 2000-2006 (مذكرة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر. الجزائر

ب- المقالات

- البرشيشي، إسماعيل محمد. (2015). الإعفاءات الضريبية في الفقه الإسلامي مفهومها، مجالاتها، وآثارها. مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون. (01) 42.الأردن.255-282.
- بوقفة عبد الحق، عرابة الحاج، مايو عبد الله. (2018). أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر -دراسة ميدانية-. المجلة العالمية للاقتصاد والإعمال. (02) 4. الأردن. 207-223.
- سعاد فاطمة الزهراء، مسعودي خيرة. (2018). الرسم على القيمة المضافة في التشريع الجزائري-دراسة تاريخية -. مجلة العلوم الإسلامية والحضارة. (08).231-248.
- عليمان، خالد عيادة. (2013). التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه. مجلة الاقتصاد الجديد. (02) 04. 17-38.
- الموشي، زهية. (2018). الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنوع الإنتاجي بالجزائر. المجلة العلمية لجامعة الجزائر3. (11) 06. 01-23.
- موفق، سمور الحميد. (2014). العفو الضريبي وعدم موافقته لمبدأ المشروعية. مجلة علوم الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية. (01) 11. الإمارات العربية المتحدة.01-24.
- ج- المدخلات**
- فاروق، خلف. (15 فيفري 2021). الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال في التشريع الجزائري. مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثاني عشر حول المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال. الصفحات (08-31) الوادي:جامعة محمد لخضر . الجزائر.
- د- القوانين**
- قانون رقم 20-16 المؤرخ في 2020/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 2021. الجريدة الرسمية رقم 83 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2020.
- قانون رقم 20-07 المؤرخ في 2020/06/04 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020. الجريدة الرسمية رقم 33 الصادرة بتاريخ 04 جوان 2020.
- قانون رقم 19-14 المؤرخ في 2019/12/11 . المتضمن قانون المالية لسنة 2020. الجريدة الرسمية رقم 83 الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020.
- قانون رقم 02/17 المؤرخ في 2017/01/10. المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية رقم 02 الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017.
- قانون رقم 01-12 المؤرخ في 2001/07/19 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001. الجريدة الرسمية رقم 38 الصادرة بتاريخ 21 جويلية 2001.
- قانون رقم 90-36 المتضمن قانون المالية 1991 المؤرخ في 1990/12/31. الجريدة الرسمية رقم 57 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1990.
- أمر رقم 95-27 المؤرخ في 1995/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 1996، الجريدة الرسمية رقم 82 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1995.
- مرسوم تشريعي رقم 93-18 المؤرخ في 1993/12/29 المتضمن قانون المالية لسنة 1994، الجريدة الرسمية رقم 88 الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 1993.

- مرسوم تنفيذي 170/21 المؤرخ في 2021/04/28. المحدد لشروط وكيفيات الحصول على المزايا الجبائية الممنوحة للمؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" أو علامة "حاضنة" الجريدة الرسمية رقم 33 الصادرة بتاريخ 05 ماي 2021.

- مرسوم تنفيذي رقم 20-356 المؤرخ في 2020/11/30 المتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة ويحدد مهامها وتنظيمها وسيرها. الجريدة الرسمية رقم 73 الصادرة بتاريخ 06 ديسمبر 2020.

- مرسوم تنفيذي رقم 20/254 المؤرخ في 2020/09/15 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامات المؤسسات الناشئة والمؤسسات المبتكرة والحاضنات وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها. الجريدة الرسمية رقم 55 الصادرة بتاريخ 21 سبتمبر 2020.

- باللغة الأجنبية

- Eric Ries. (2011). **THE LEAN STARTUP :How Constant Innovation Creates Radically Successful Businesses.**New York .USA.

-Malvika Garg and Suman Gupta. (2021). **Startups and the Growing Entrepreneurial Ecosystem**, Journal of Intellectual Property Rights .Vol 26. 31-38

-.Marino Laura. (2018, Fevrier 27). **Navigating the 'Teenage Years': How to successfully grow your startup to the next level (Part 1)**. Consulté le Mars 12, 2022, sur <https://www.linkedin.com/pulse/navigating-teenage-years-how-successfully-grow-your-startup-marino/>

-.Sabet Mona. (2018). **Tribal Advisor's Startup Valuation Curve**. Consulté le Mars 09, 2022, sur <https://tribal.ventures/blog/2018/2/27/tribal-advisors-startup-valuation-curve>

25.Songn, Maureen. (2022). **Algérie : plus de 750 start-up « labellisées »**. Consulté le mars 20, 2022, sur https://www.jeunefrique.com/1324997/economie/algérie-plus-de-750-start-up-labellisees/?fbclid=IwAR1wLJZQ_moJmBB8m_XtmuHm9R6E4tVcEc4Hk188ClwIO_vqL_RAFFKdeo